الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **شعبان** 1441 – 09 **إبريل** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

• مكافحة الاتجار بالبشر" تنظم برنامجا تدريبيا عن بعد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2019884

نظمت لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان أمس برنامجا تدريبيا إلكترونيا عن بعد حول تطبيق آلية الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مناطق المملكة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويشارك في البرنامج التدريبي الذي يستمر يومين 37 مشاركا ومشاركة من مختلف الوزارات والهيئات بالمملكة، وكذلك بعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بمساعده الضحايا.

ويناقش البرنامج التدريبي الذي قدمه الخبير الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص خبير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدكتور مهند الدويكات؛ عدداً من المحاور هي مفهوم الاتجار بالأشخاص حسب النظام الوطني السعودي، والبروتوكول الدولي والنظام القانوني السعودي لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2009، والمبادئ التوجيهية لحمايه الضحايا ومساعدتهم، وآلية الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة، بدءا من التعرف على الضحايا مرورا بالإيواء والتحديد الرسمي والحماية والمساعدة والعودة الطوعية وإعاده الاندماج، إضافة إلى كيفيه التنسيق بين الجهات المختلفة لتطبيق آلية الإحالة الوطنية.

ويأتي البرنامج التدريبي ضمن اتفاقية التعاون ما بين هيئة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحده المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، تجسيدا لتطوير منظومه التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لائحتا تنظيم تعارض المصالح في المشتريات ستصلحان الفساد التشريعي

لا مكان للفساد والمتنفعين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
http://www.alriyadh.com/1816168

شدّد قانونيان على أن موافقة مجلس الوزراء على لائحتي تنظيم تعارض المصالح في تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ترمي إلى ترسيخ قيم النزاهة والأمانة والموضوعية والحياد والشفافية في سياق المنافسات والمشتريات، ولفتا في تصريح لـ"الرياض" إلى أن من شأن هاتين اللائحتين الإسهام القوي في إصلاح جذور الفساد التشريعي معتبرين الفساد التشريعي كان أساس ومنبع الفساد، وأشادا بالجهود التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - لمنع وبتر ومحاسبة الفساد والمفسدين.

إصلاح جذور الفساد التشريعي

وقال ماجد قاروب - مستشار قانوني ومحامٍ - إنّ إقرار اللائحتين يعتبر نقلة جذرية كبرى لإصلاح جذور الفساد وهو الفساد التشريعي لأنه أساس ومنبع نفاذ ضعاف النفوس والمرتشين وأصحاب المصالح الفاسدة على المال العام والمصالح العامة للدولة والوطن، ولذلك لابد من الإشادة بمجمل التعديلات على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية التي صدرت قبل أيام في تعديلها الجديد واللوائح المختلفة التي كان آخرها اعتماد اللائحتين اللتين تخاطبان مباشرة الموظف الحكومي وجهازه القائم على هذا العمل.

وأضاف: إن اللائحة الخاصة بتعارض المصالح لها أهداف كبيرة جداً وواضحة ولكن هي تفرض على جميع الوزراء والمؤسسات والهيئات الحكومية على استحداث برامج تأهيل وتدريب وتوعية وإيضاح لجميع موظفي الدولة كل في وزارته وهيئته، لأن المخاطب بهذه اللوائح ليس منتسبي إدارة المشتريات ولكن مجمل الوزارة كل ما هو معني بالشؤون المالية والإدارية، والتشغيل والصيانة، والمراقبة، والمتابعة لأن كل مسؤول عن جزئية من القيام بمباشرة الأموال العامة، فهناك إعداد العقود والمناقصات، وهناك لجان الفحص وإنذارات الفحص ثم الترسية، ثم الإشراف، ثم الرقابة، ثم الاستلام، ثم التشغيل وبعدها الصيانة ومن ثم تجديد العقود أو استهداف العقود الجديدة هذا يعني أن هناك الكثير من العاملين والموظفين داخل الإدارات الحكومية في كل إدارة معنيين بهذه الأعمال، وبالتالي لابد من القيام بحملة توعوية كبيرة لأن هذه اللوائح مرادفة ومكملة للوائح المشابهة التي صدرت من وزارة الموارد البشرية فيما يخص سلوكيات موظفي وزارة الموارد البشرية في جميع أجهزة الدولة، وأيضاً كلاهما مع اللائحة المرادفة والشبيهة لهما التي أصدرتها مؤسسة النقد فيما يخص جميع العاملين والمنتمين للشركات المساهمة والبنوك والقطاع المالي والمصرفي وبالتالي تحكمها وتتحكم في سلوكيات رجل الأعمال ومجتمع الأعمال من القطاع الخاص وبالتالي هذه المنظومة التشريعية تغطي بالكامل القطاعين العام والخاص.

الموظفون وفهم اللائحتين

وأشاد ماجد قاروب بوضوح اللائحتين من حيث التفصيل القانوني للألفاظ والمصطلحات والمعاني والغايات والأهداف إلا أنه دعا لأن يتم تعميمها وإفهامها لجميع الموظفين للإدارات الحكومية كافة من وزارات أو هيئات أو مؤسسات، ويجب على الغرف التجارية والبنوك القيام بتعميمها على القطاع الخاص ومجتمع الأعمال بما في ذلك القطاع المهني من محامين ومستشارين باعتبار أن الجميع في المنظومة المالية والاقتصادية والاستثمارية مخاطبون بهذه اللوائح التي تحتاج إلى إيضاح المفاهيم والتي تحتوي على عقوبات رادعة ليست للموظف كقرار تأديبي على الوظيفة ولكن أيضاً تحمل

العقوبات الخاصة بالفساد مثل الرشوة والوساطة وتعارض المصالح، فهذه مبادئ جديدة كان يحتاج إليها القطاع الأعمال والحكومي لسد الثغرة التشريعية التي نفذ المتنفذون من قبل في القيام بما قاموا به من أعمال.
وأشار إلى أن وجود هذه اللوائح لا يعني أنهم سينتهوا ولكن سيكون الموضوع مغطى بشكل قانوني متكامل لا يترك مجالاً لأي شخص للتذرع بالجهل أو عدم معرفة القانون، وحقيقة يجب على الوزارات والهيئات الحكومية أيضاً ترك المجال للموظفين الموجودين في الإدارات المباشرة الإفصاح عن مدى رغبتهم في الاستمرار في تلك الإدارات، لأن ذلك يضعهم طائلة عقوبات قوية ومباشرة وقد يرغبوا في النأي بأنفسهم عن هذه العملية، ورفع ماجد شكره وتقدير للجهود التي قادها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - لمنع وبتر ومحاسبة الفساد والمفسدين وهذه خطوة إضافية في البناء التشريعي الذي يحد من المخالفات والاختلاسات والفساد.
وقف الهدر المالي
واعتبر جاسم محمد العطية - محامٍ ومستشار قانوني نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية السابق - أنّ إقرار اللائحتين بأنها خطوة متقدمة في ضبط سلوكيات الموظفين والعاملين في الأجهزة الحكومية أو المتعاملين معهم في تنفيذ نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولوائحها التنفيذية ويضمن الرقابة والمحاسبة وجودة العمل للموظفين وإبعادهم عن التصرفات غير المشروعة التي تؤدي إلى الفساد المالي أو الإداري بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يعود ذلك بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة مقصودة أو مقصودة على الموظف أو أحد قريب منه له مصلحة.
وتابع: "أي عمل يوضع له قواعد وضوابط وإجراءات فبلا شك أن أحد أهم الأعمال المؤسسية للانضباط في العمل الحكومي أو غير الحكومي وهو من أولى أولويات والتي سوف تؤدي إلى وقف الهدر المالي للدولة ولضمان جودة العمل والشفافية وعدم استغلال النفوذ وتجاوز السلطات والاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر مما تحت يد الموظف من عقود أو سلطة يستغلها بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق منفعة له أو لأحد أقاربه، كما حذرت اللائحة من تقديم أي معلومات أو بيانات أو تلميحات عن قيمة العقود أو أنواعها أو الأسعار التي تقدم بها الغير أو الامتناع عن تقديم معلومة بهدف الاستفادة الشخصية وإلحاق الضرر بالآخرين."
وشدد جاسم على أن اللائحتين تضمنان النزاهة والشفافية والانضباط الوظيفي بكل موضوعية والابتعاد عن الشبهات والحد من التسلط على الغير بشكل مباشر أو غير مباشر، ولفت إلى أن نص اللوائح تناول موضوع الحصول على الهدايا والرشى أو الاستفادة من الترفيه والخدمات ما لم تكن تلك الأشياء تقدم للعامة بدون تخصيص، وثمن جاسم ما حملته اللائحتان من جوانب قانونية تهدف بصورة واضحة إلى بسط النزاهة والشفافية، رافعاً شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله.-

الرياض
www.Alriyadh.com

"التأمينات الاجتماعية" تدعو القطاع الخاص إلى التقدم بطلب دعم "ساند" قبل انتهاء المهلة المحددة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
http://www.alriyadh.com/1816171

حثت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية جميع منشآت القطاع الخاص الراغبة في الاستفادة من دعم ساند وفقاً للأمر الملكي الكريم القاضي بدعم العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من تداعيات مكافحة فيروس كورونا المستجد، التقدم للمؤسسة بطلب الدعم عبر بوابتها الإلكترونيةwww.gosi.gov.sa ، وبينت المؤسسة أن الاستحقاق سيكون اعتباراً من الشهر التالي للشهر الذي تقدم فيه المشترك بطلب الصرف، مشيرة إلى أن آخر مهلة لاستقبال طلبات الصرف ستكون وفقاً لموعد تقدم المنشأة بالطلب، موضحة أنه لكي يستحق المشترك التعويض المصروف في الأول من مايو، يلزم على المنشأة التقدم بطلب الدعم قبل نهاية يوم 26 أبريل، بشرط أن يتقدم المشترك بطلب صرف التعويض قبل نهاية يوم 30 أبريل، وفي حال تأخر المنشأة أو المشترك عن هذه المواعيد فسيبدأ الاستحقاق اعتباراً من الأول من يونيو، وأضافت أنه في حال استحقاق المشترك لصرف مايو، ولكي تتمكن المؤسسة من الصرف في الأول من مايو، يلزم على

المنشأة التقدم بطلب الدعم قبل نهاية يوم 20 أبريل، بشرط أن يتقدم المشترك بطلب الصرف قبل نهاية يوم 24 أبريل، وفي حال تأخر المشترك أو المنشأة عن هذه المواعيد فلن تتمكن المؤسسة من الصرف اعتباراً من الأول من مايو، وسيتم صرف تعويض مايو (في حال استحقاقه وفقاً لما هو مذكور أعلاه) مع تعويض يونيو، وذلك في الأول من يونيو.
هذا وأوضحت المؤسسة عبر موقعها الإلكتروني وحساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، طريقة تقديم المنشأة والمشترك طلب الحصول على دعم العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من تداعيات مكافحة فيروس كورونا.

الشورى يطالب بدراسة أسباب زيادة الامتناع عن النفقة

تعديلات لأنظمة القضاء واستيراد "الكيمائية" وفحص المركبات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.al-madina.com/article/682594

واس - الرياض
طالب مجلس الشورى صندوق النفقة بالتوسع في عقد الشراكات مع الجهات المانحة في القطاعات المختلفة، ودراسة استثمار موارد الصندوق والتنوع في ذلك، تحقيقاً للتنمية المستدامة، وإسناد دراسة الأسباب المتزايدة للامتناع عن النفقة إلى الجهات المتخصصة، اعتماداً على بيانات المستفيدين.
جاء ذلك خلال جلسة الشورى العادية السادسة والثلاثين من أعمال السنة الرابعة للدورة السابعة التي عقدها (عن بعد) أمس الأربعاء برئاسة مساعد رئيس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان. ووافقة المجلس على تعديل المادة (الخامسة والثلاثين) من نظام القضاء، والتعديلات التي أجرتها الحكومة على عنوان الفصل الثالث من الباب الثالث من مشروع نظام التوثيق، وعدد من مواد مشروع النظام وعلى عدد من مواد مشروع النظام الذي صدر بشأنه قرار للمجلس، كما وافق الشورى كذلك على عدد من التعديلات الواردة من الحكومة على مواد مشروع تنظيم الفحص الدوري للمركبات، واعتمد عدداً من التعديلات على مواد نظام استيراد المواد الكيميائية.

تشجيع المستثمرين في النقل البحري

ودعا الشورى الهيئة العامة للموانئ إلى العمل على رفع نسبة استغلال الطاقة التشغيلية للموانئ وخلق توازن في استغلال جميع موانئ المملكة. وطالب المجلس في قراره الهيئة بإتاحة مدد زمنية أطول للتخزين في الموانئ الأقل استغلالاً كحافز لرفع نسبة استغلالها وتشغيلها.
وأكد المجلس على وضع الضوابط اللازمة لإلزام المقاولين ومشغلي الموانئ بالحصول على شهادة تأهيل محلية لموظفيهم القائمين بأعمال فنية في الموانئ من جهات علمية وتدريبية متخصصة مثل كلية الدراسات البحرية. ودعا الشورى الهيئة إلى إعادة النظر في المقابل المالي والأجور لخدماتها التي تقدم في ميناء جازان وتشجيع المستثمرين في مجال النقل البحري، وزيادة النشاط في هذا الميناء، بما ينعكس على خفض أسعار السلع في فرسان.

معايير لتنظيم ممارسات التعليم الإلكتروني

كما طالب الشورى في قرار آخر الهيئة العامة للمساحة بمتابعة ما ينشر في المواقع الإلكترونية والمجلات والنشرات المتخصصة، والتأكد من صحة ما يرد فيها عن المملكة في مجال المساحة والحدود والطبوغرافية.
وناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني حيث طالبت المركز بالتنسيق مع هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي لتطوير برامج تعليمية تفاعلية قائمة على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وإنشاء بنك للمنتجات والوحدات التعليمية والتدريبية، وبناء خطة استراتيجية بمؤشرات أداء واضحة تتعلق بالأهداف التي تم إنشاء المركز من أجلها,

وتنظيم الممارسات المتعلقة بالتعليم والتعليم الإلكتروني من خلال معايير محددة.
وكان الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تعاون في مجال التقاعد بين المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة والصندوق الاجتماعي في جمهورية قرغيزستان، وعلى انضمام المملكة إلى اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات، وعلى مشروع اتفاق تعاون بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية القيرغيزية في مجال الرياضة.

5مبادرات إضافية لدعم وإعفاء وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص

بأمر خادم الحرمين لتخفيف آثار تداعيات كورونا على الأنشطة الاقتصادية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.al-madina.com/article/682489

واس - الرياض

-تخصيص 50 مليار ريال لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص
-حسم على فاتورة الكهرباء للمستهلكين 30% في 3 قطاعات
-دعم العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على 5 مبادرات اضافية لمواجهة اثار وتبعات فيروس كورونا، وتستهدف دعم وإعفاء، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

وتضمنت المبادرات تخصيص 50 مليار ريال، لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، وتقديم حسم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية قدرها 30% لمدة شهرين، والسماح بشكل اختياري للمشتركين بالقطاع الصناعي والتجاري لسداد 50% - من قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية لفواتير الأشهر (أبريل، ومايو، ويونيو)، على أن يتم تحصيل المستحقات المتبقية على دفعات مقسمة لمدة ستة أشهر ابتداءً من شهر يناير 2021م مع إمكانية تأجيل فترة السداد إن استدعت الحاجة.

كما تضمنت دعم الأفراد العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب وتم إيقافهم بسبب الاجراءات الوقائية لفيروس كورونا، وذلك من خلال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من الرواتب لهم.

وتضمنت التفعيل السريع لقرار مجلس الوزراء رقم (649) بتاريخ 13 ذي القعدة 1440هـ، القاضي بإلزام الشركات التي تملك فيها الدولة أكثر من (51%) من رأس مالها، بالأخذ بالمبادئ والقواعد العامة لطرح الأعمال والمشتريات وإعطاء أفضلية للمحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما سيزيد من الحركة الاقتصادية في السوق المحلي وتوجيه الطلب نحو المنتجات والخدمات المحلية.

وبهذه المناسبة رفع وزير المالية، وزير الاقتصاد والتخطيط المكلّف الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - على موافقته الكريمة على المبادرات الإضافية، مؤكداً أن الحكومة اتخذت عدداً من الإجراءات الاحترازية الإضافية، التي تهدف إلى توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، والعمل بشكل مستمر على دراسة آثار وتداعيات أزمة فيروس كورونا

المستجد وتحدياتها في عددٍ من القطاعات والمناطق، ودراسة فرص معالجتها سواءً بالدعم أو التحفيز أو غيرهما.
وأوضح أن المبادرات الإضافية التي أعدتها الحكومة تمثّلت في دعم وإعفاءات وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، تأتي امتداداً لما تم الإعلان عنه من مبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص خاصةً المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً من تبعات هذه الجائحة، التي تجاوزت 70 مليار ريال، المتمثلة في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، وتحمّل الحكومة من خلال نظام (ساند) 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال، إضافةً إلى برنامج الدعم الذي أعلنت عن تقديمه مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف والمؤسسات المالية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 50 مليار ريال في المرحلة الحالية.
وأكد وزير المالية، وزير الاقتصاد والتخطيط المكلّف أنه تم تخصيص مبالغ إضافية لقطاع الصحة حسب الحاجة، حيث وصل حجم الدعم للقطاع الصحي إلى 47 مليار ريال إضافي لهدف رفع جاهزية القطاع الصحي وتأمين الأدوية وتشغيل الأسرّة الإضافية وتوفير المستلزمات الطبية الضرورية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة ومستلزمات الفحوص المخبرية، وكذلك لتأمين الكوادر الطبية والفنية اللازمة من الداخل والخارج.
ونوّه بالدور الفعّال الذي تقوم به جميع الطواقم الطبية ورجال الأمن في المملكة، وجهودهم المتواصلة في تعزيز الأمن الصحي بالمملكة، مشدداً على ضرورة اتباع تعليمات وزارة الصحة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر المادية والبشرية.

.المبادرات الإضافية الخمسة:

أولاً:

تخصيص مبلغ 50 مليار ريال، لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

ثانياً:

تقديم حسم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية قدرها 30 % لمدة شهرين (أبريل - مايو)، مع إمكانية التمديد إذا استدعت الحاجة.

ثالثاً:

السماح بشكل اختياري للمشتركين بالقطاع الصناعي والتجاري لسداد 50% - من قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية لفواتير الأشهر (أبريل، ومايو، ويونيو)، على أن يتم تحصيل المستحقات المتبقية على دفعات مقسمة لمدة ستة أشهر ابتداءً من شهر يناير 2021م مع إمكانية تأجيل فترة السداد إن استدعت الحاجة.

رابعاً:

دعم الأفراد العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب وتم إيقافهم بسبب الاجراءات الوقائية لفيروس كورونا، وذلك من خلال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من الرواتب لهم.

خامساً:

التفعيل السريع لقرار مجلس الوزراء رقم (649) بتاريخ 13 ذي القعدة 1440هـ، القاضي بإلزام الشركات التي تملك فيها الدولة أكثر من (51 %) من رأس مالها، بالأخذ بالمبادئ والقواعد العامة لطرح الأعمال والمشتريات وإعطاء أفضلية للمحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما سيزيد من الحركة الاقتصادية في السوق المحلي وتوجيه الطلب نحو المنتجات والخدمات المحلية.

تمديد فترة استخدام تأشيرات الخروج والعودة دون مقابل آلياً دون مراجعة مقار الجوازات.. بتوجيه الملك:

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 شعبان 1441هـ - 09 إبريل 2020م
https://www.al-madina.com/article/681413

واس - الرياض
أعلنت المديرية العامة للجوازات اليوم عن تمديد فترة استخدام تأشيرات "الخروج والعودة" للوافدين داخل المملكة دون مقابل . وانطلاقاً من جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتواصلة في التعامل مع آثار وتبعات الجائحة العالمية (كوفيد - 19)، لاتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين - بإذن الله -، ومواجهة الآثار المالية والاقتصادية، وإنفاذاً للتوجيهات الكريمة؛ بدأت المديرية العامة للجوازات في تمديد فترة صلاحية استخدام تأشيرات "الخروج والعودة" التي تنتهي فترة صلاحيتها من تاريخ 1 / 7 / 1441هـ، الموافق 25 / 2 / 2020م، حتى تاريخ 1 / 10 / 1441هـ، الموافق 24 / 5 / 2020م ولمدة ثلاثة أشهر إضافية مجاناً، ويشمل التمديد المقيمين من أصحاب المهن التجارية والصناعية الموجودين داخل المملكة الذين لم تستغل تأشيراتهم خلال مدة تعليق الدخول والخروج عبر منافذ المملكة.
وأوضحت المديرية العامة للجوازات أن التمديد يتم آليًا من النظام دون مراجعة مقار الجوازات بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني ووزارة المالية، وبإمكان المستفيد الدخول عبر حسابه في منصة "أبشر" للاطلاع على الخدمة المقدمة له إلكترونيًا.

كيف يتعامل القضاء السعودي مع جرائم الاتجار بالأشخاص؟ أداء قضائي سريع وأحكام سليمة ومتناسقة مع الاتفاقيات الدولية

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://sabq.org/DcN9gK

كشفت أحكام قضائية حزم القضاء في التعامل مع جرائم الاتجار بالأشخاص وعدم التهاون مع كل من تسول له نفسه القيام بهذا العمل المجرم وفق أحكام الشريعة والنظام الداخلي والدولي وتطبيق العقوبات الواردة في نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص وبما يتناسب مع طبيعة كل جريمة، حيث يعاقب من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة، أو بغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بهما معاً، على أن تشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات التالية: إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة، أو إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن الحالات الموجبة لتشديد العقوبة في النظام إذا ارتكبت الجريمة ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً، أو إذا استعمل مرتكبها سلاحاً، أو هدد باستعماله، أو إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه، أو كانت له سلطة عليه، أو إذا كان مرتكبها موظفاً من موظفي إنفاذ الأنظمة، أو إذا كان مرتكبها أكثر من شخص، إذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية، إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه، أو إصابته بعاهة دائمة، وقد نظرت المحاكم العديد من القضايا المصنفة من ضمن جرائم الاتجار بالأشخاص، وصدرت فيها أحكام تتناسب مع الجريمة المرتكبة.

ففي أحد الأحكام أدانت المحكمة الجزائية في الدمام رجلاً بالاتجار بالأشخاص بعد ثبوت قيامه باستغلال ضعف طفل في التسول لصالحه وقررت المحكمة سجنه للحق العام مدة سنة وقد صادقت محكمة الاستئناف على الحكم، واستندت المحكمة في حكمها على المواد 1،2،3،4 من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وحظرت المادة الثانية من النظام على أي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

من جهته أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ محمد المطلق أن المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أصدر قراراً يقضي باقتصار توزيع الدعاوى الناشئة عن تطبيق نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص على دائرة أو أكثر من الدوائر الجزائية المشتركة بالمحكمة المختصة من محاكم الدرجة الأولى أو محاكم الاستئناف.

وأكد أن هذا القرار يأتي في سياق عناية القضاء بحقوق الإنسان والحرص على أن يحظى نظر مثل هذه القضايا بمزيد من العناية والتخصيص، لضمان تحقيق العدل بأيسر وأسرع الطرق بأداء قضائي سريع وأحكام قضائية سليمة ومتناسقة مع الاتفاقيات الدولية.

مشيراً إلى أن نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص يحظر كل شكل من أشكال الاتجار بالبشر لاسيما من استغل سلطة له على آخر، بما في ذلك استغلال ضعفه أو الاعتداء عليه أو إيذائه بأي شكل من أشكال الإيذاء،، كما أوضح أن القضاء السعودي يحفظ حقوق الإنسان ويصونها، وهناك الكثير من القوانين السعودية التي تنص على ذلك وتترجم المبادئ السامية لحقوق الإنسان، أعلاها النظام الأساسي للحكم الذي نص في أحد مواده بأن تحمي الدولة حقوق الإنسان، كما أن الأنظمة الإجرائية الحاكمة للترافع في القضاء زاخرة بالنص على حقوق أطراف القضية في سائر مراحلها.

يذكر أن وزارة العدل عضواً في لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص المشكلة في هيئة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، حيث تختص هذه اللجنة بمتابعة قضايا وأوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في مكافحة الفساد .. الوقاية قبل الحساب

المصدر: جريدة الإقتصادية الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.aleqt.com/2020/04/16/article_1806156.html

تركي التركي من الرياض

لا شك أن السعودية قطعت مشوارا طويلا في اجتثاث الفساد ومحاسبة المتربحين من المال العام بغير وجه حق، منذ تولى خادم الحرمين الملك سلمان، وتوعد ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بأنه لن ينجو أحد كائنا من كان، حتى هذا اليوم الذي يشهد إصدار تنظيمين مهمين في هذه المسيرة المباركة، أحدهما لإدارة تعارض المصالح والآخر لتحديد السلوكيات والأخلاقيات الواجب التزامها من قبل المعنيين في المنافسات والمشتريات الحكومية.

حقوق الإنسان في الصحافة

ولأن الوقاية باسم النظام هي الأهم وهي الضامن لعدم الحاجة إلى علاج قانوني أو جزائي لاحق تأتي اللائحة التنفيذية المقرة من قبل مجلس الوزراء محملة بكثير من التفاصيل المحددة لطبيعة دور الموظف والمنشأة والجهة المتعاقدة أثناء إتمام هذه المشتريات والصفقات، من حيث الموقف القانوني والأدبي الملزم لجميع الأطراف بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما من شأنه أن يبدو تعارضا في المصالح، إما فعليا أو ظاهريا أو حتى محتملا.

والمتأمل في مقتضيات اللائحة ورؤوس أقلامها يدرك بين سطورها أنها استثمرت كثيرا من توصيات الوقائع الفعلية السابقة لقضايا فساد، وقفت عليها الجهات المعنية، كـ"نزاهة" والنيابة العامة، لتخرج اللائحة بهذه الصيغة المتوازنة والمتماسكة في بنائها واستباقها الوقائي لأي تعارض مصالح، يمكن اتخاذه مبررا لشُبه فساد محتملة.

فالأرقام الضخمة التي تم رصدها من أجل الإنفاق الحكومي في ميزانية هذا العام تستدعي مواصلة العمل على تعزيز معايير كفاءة الإنفاق التي أثبتت جدواها في الأعوام الفائتة، وصولا إلى فرص متساوية ومتقاربة تعزز من كفاءة القطاع الخاص وأجواء المنافسة الشفافة والعادلة في السوق السعودية.

وكل ذلك بدوره يفتح الباب الواسع والمحفز لاستقطاب مزيد من الاستثمارات العالمية النوعية، التي تسعى لتكون جزءا فاعلا في رؤية السعودية 2030؛ شعلة الأمل المضيئة في عتمة ركود عالمي متوقع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ولي العهد يرسخ النزاهة والحوكمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.aleqt.com/2020/04/16/article_1806326.html

كلمة الاقتصادية

بالأمس، أصدر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين، قراره بالموافقة على لائحتي تنظيم تعارض المصالح في تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية. وهما تأتيان استكمالا لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الذي يتطلب تطبيق أعلى معايير الحوكمة، فالنظام في المادة الثانية منه يهدف إلى تنظيم جميع الإجراءات ذات الصلة بالأعمال والمشتريات، ومنع استغلال النفوذ وتأثير المصالح الشخصية فيها، وذلك حماية للمال العام، كما يهدف أيضا إلى تحقيق أفضل قيمة للمال العام عند التعاقد على الأعمال والمشتريات وتنفيذها بأسعار تنافسية عادلة، وتعزيز النزاهة والمنافسة والمساواة، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص. هذه الأهداف في مجملها يرتبط تحقيقها بقيم عليا، ويتطلب تحقيقها إيضاحات كافية بشأن هذه القضايا الأخلاقية، ولهذا فإن تطبيق هذا النظام يقتضي استكمال جميع قضايا الحوكمة ذات الصلة بتنظيم تعارض المصالح، وتنظيم السلوكيات وأخلاقيات العمل بهذا النظام.

يؤكد ذلك دعم نهج مكافحة الفساد الذي بدأه ولي العهد بترسيخ قيم النزاهة والحياد والشفافية في جميع المنافسات والمشتريات الحكومية، وعزمه على مواصلة اجتثاث كل أشكال الفساد التي تؤثر في التنمية والعدالة.

وفقا للنظرية الاقتصادية، فإن هناك مشكلتين تواجهان المؤسسات الاقتصادية عموما، ومن بينها المؤسسات العامة، وهما: مشكلة الوكالةAgency Problem ، ومشكلة عدم التماثل المعلوماتي. وتعرف مشكلة الوكالة أن من يقوم باتخاذ القرارات التي تتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية "ومن بينها قرارات الشراء والمنافسة العامة"، قد تكون لهم مصالح متعارضة مع أهداف الجهة. ومهما كانت قوة الأنظمة والرقابة، فإن هذه الحالات قد تحدث بصورة أو بأخرى.

والدولة لها أهداف معلنة تصب في منفعة المصلحة العامة، ومن أجلها تم منح الأموال والأصول الأخرى، بينما يكون القائمون على تطبيق نظام المنافسات والمشتريات لديهم صلاحيات بناء على النظام؛ ما يمكنهم من التوجيه والتصرف بهذه الأموال وإبرام العقود. وبما أن هناك احتمالا؛ ولو ضئيلا جدا أن تتعارض المصالح، فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية المختلفة ضرورة وجود نظام لضبط تعارض المصالح وضمان الإفصاح والشفافية عن وجود ذوي العلاقة في أثناء عملية التعاقد.

وعلى الرغم من أن نظام المشتريات والمنافسات الحكومية صمم بطريقة تضمن عدالة إجراءات الشراء الحكومي

وتخصيص موارده وتضمن النزاهة، وأسهم بشكل كبير في تحسين صورة المملكة كوجهة متميزة للمستثمرين الأجانب، إلا أن استكمال الجوانب المتعلقة بالحوكمة يضيف مصداقية أكبر، ويعزز من الأخلاقيات والقيم وثقافة العمل القائمة على الموضوعية والحياد والعدالة والشفافية. وبهذا،
فإن نظام المشتريات والمنافسات الحكومية واللوائح المرتبطة به - منها هذه اللوائح - يعد تحقيقا عمليا لمحور الوطن الطموح؛ أحد محاور رؤية المملكة 2030، فالوطن الطموح يتطلب منا التحول إلى حكومة عالية الأداء تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة، وهذا لا يتحقق إلا إذا تم استكمال جميع الجوانب المتعلقة بالأنظمة التي تتطلب شفافية عالية ونزاهة.
لعل مفهوم تعارض المصالح وأيضا الشفافية والنزاهة من المفاهيم التي يتطلب تطبيقها حكما شخصيا، وتركها دون تحديد يجعل البعض في حيرة حول ما إذا كان قد وقع في تعارض المصالح، ولذا فإن الحوكمة الجيدة تتطلب وجود لوائح تحدد ذلك بوضوح، وتكشف للموظف كيف يخفف من مخاطر تعرضه لأي تعارض من خلال ترك الآخرين يحددون ذلك، كما تمكنه من تجنب مصلحته الخاصة، وبتطبيق الإجراءات التي عليه أن يقوم بها عند نشوء أي حالة قد تتضمن تعارض مصالح فعليا أو ظاهريا أو محتملا؛
فاللائحة الجديدة تحد من تأثير المصالح الخاصة للموظفين وتسري على كل موظف له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنافسات والمشتريات الحكومية، وتطلب أن يفصح الموظف كتابة لرئيسه المباشر عن أي تعارض ينشأ بين مصلحته الخاصة ومصالح الجهة الحكومية، وأن يقدم مصلحة الجهة الحكومية على أي مصلحة خاصة، وهذا الإفصاح هو الذي يمكن الآخرين من تحديد درجة خطورة هذه العلاقات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق نظام المشتريات والمنافسات الحكومية.
وفي حالة كانت هذه العلاقات ذات طبيعة مؤثرة أو تثير الشك، فإن اللائحة تفرض على الموظف ألا يباشر أي عمل أو إجراء مرتبط بالمنافسات والمشتريات للجهة الحكومية، وألا يشارك في التصويت، كما تلزم اللائحة الجهة الحكومية باستبعاد أي موظف من المشاركة في إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية عندما يتأكد لها أن تعارض المصالح لا يمكن معالجته بشكل فاعل من خلال تدابير وإجراءات وقائية أخرى.
تنفيذ لائحة عدم تعارض المصالح ترتكز على الإفصاح والشفافية من قبل الموظفين، ولهذا ستتم مساءلة الموظف تأديبيا عند مخالفته اللائحة، ويكون مسؤولا عن الآثار المترتبة على وجود تعارض بين مصالحه الخاصة ومصالح الجهة الحكومية، كما أجازت للجهة الحكومية إلغاء المنافسة أو إلغاء ترسية العقد الناشئ عن التعارض، والمطالبة بإلزام الموظف برد أي منفعة تحققت له من جراء ذلك، والمطالبة بالتعويض عما لحقها من ضرر.

التدرب على الصبر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م
https://www.al-madina.com/article/682659

إبراهيم محمد باداود

أن تكون صبوراً ليس بالأمر السهل أو اليسير وأن تصبر على ما يعترض مسيرة حياتك أمر يحتاج إلى مهارة وقدرة فردية فائقة بل وتدريب النفس على هذا الصبر كمهارة، كما يتم تدريبها على المهارات الأخرى، فالصبر من فضائل الأخلاق وهي خصلة يتمناها الكثير ويمكن اكتسابها ورعايتها وتطويرها وتحسين مستواها مع مرور الوقت، وعندما يتمكن منها الفرد فإنه سيتعجب كثيراً من أثرها سواء على نفسه أو على مجريات حياته.
يفتقد البعض لخلق الصبر لا لعيب شخصي فيه ولكن لأنه هو من وضع نفسه في بعض الأوضاع التي ساهمت في أن تجعله لا يصبر فأحياناً نجد بعضنا يضع لنفسه جدولا زمنيا محدودا وضيقا ويضع مقابله قائمة متعددة من المهام الصعبة والتي يأمل في أن يقوم بإنجازها في وقت قصير وأحياناً فإن تلك المهام تكون في الأساس خارج إطار إمكاناته وقدراته

وطاقته فيضيع الوقت وهو يحاول تحقيق تلك الأهداف وعندما لا يستطيع يبدأ صبره ينفد ويبدأ في التوتر والقلق وقد يفقد أعصابه لأنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه في الوقت المحدد.
من أهم الأمور المساعدة على الصبر على المدى البعيد هي الحرص على تغيير المواقف تجاه بعض المواضيع والقضايا والعمل على الاسترخاء والتأمل والنظر للأمور من زوايا مختلفة كلما بدأ صبرك ينفد أو اللجوء إلى التحدث مع الآخرين عن الأشياء التي تجعل صبرك ينفد ولا تملك القدرة على التحكم فيها ويجب أن تذكر نفسك دائماً بأن التعود على الصبر سيتطلب وقت ولن يأتي بين يوم وليلة وفي كثير من الأحيان فإن من ينفد صبرهم هم أولئك العجولون والذين لا يحبون إضاعة الوقت ويسعون إلى إنجاز الأمور خلال وقت قصير.
الصبر مرتبط في كثير من الأحيان بالمحن والابتلاءات، ونحن اليوم نعيش في محنة وابتلاء وقد أمرنا الله أن نستعين بالصبر والصلاة حتى نستطيع أن نواجه تلك الابتلاءات وأن تصلح أحوالنا ومما يساعد على تحقيق الصبر كثرة الدعاء واستحضار فضل الصبر وعواقبه وقراءة قصص الأنبياء والسابقين وصبرهم على ما تعرضوا له من ابتلاءات ومحن.
ما أحوجنا في هذه الأيام ليس فقط أن نصبر ولكن أن نتدرب على الصبر أيضاً خصوصاً في هذه الظروف التي تساعد فعلاً على الصبر، فالصبر يعصم الإنسان من التخبط ويجدد لديه الأمل ويساعده على مواجهة الأعباء مهما ثقلت ويعزز ثقة الإنسان بخالقه ليقينه بأن نتائج الصبر والمبشرات قادمة بعد تلك المحنة فتقوى عزيمته ويصلح حاله، فكثيراً ما يسوء حال بعض الأفراد بسبب قلة صبرهم وضعف إرادتهم وعدم قدرتهم على الالتزام وتحمل البلاء.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2020م

https://www.al-madina.com/article/682657

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 شعبان 1441هـ - 16 إبريل 2019م

https://www.aleqt.com/